من قضايا المادة في المعجم المدرسيّ
في ضوء بعض التّجارب المعجميّة الرّائدة

عبد اللّطيف عبيد
المعهد العالي للّغات
جامعة 7 نوفمبر - تونس

المعجم في اللغة مصطلح لساني (لغويّ) يسمّي المفهومين التاليين :

1. مجموع ألفاظ اللغة مفردة كانت أو مركّبة؛

2. الكتاب (المؤلّف/ المصنّف) الذي تجمع فيه ألفاظ اللغة جلّها أو بعضها، وترتّب ترتيبا ألفبائيّا أو غير ألفبائيّ، وتكون مصحوبة ببيانات تسمّى بيانات معجمية أو قاموسيّة. أخصّها الشرح أو التعريف[1].

وللمعجم العربي عامّة واللغوي منه خاصّة تاريخ طويل، ساير تاريخ العرب منذ أن نشطت حركة التدوين لديهم على إثر نزول القرآن الكريم الذي أقبلوا على حفظه وشرح غامضه وتفسير مبهمه مستعينين بسنّة نبيّهم الأمين ورصيدهم اللغوي وتراثهم الأدبي. ولا تزال جهود وضع القاموس العربي المثالي أو الأقرب إلى المثالية جهودا حثيثة متواصلة إلى يومنا هذا.

وقد أحصى الباحث المغربي الأستاذ "أحمد الشرقاوي إقبال" في كتابه القيّم : "معجم المعاجم"[2] ألفا وأربعمائة وسبعة معاجم. وقد قصر ببليوغرافيته المهمّة هذه "على المعاجم التراثيّة دون سواها ممّا مسته الحداثة بأثر قليل أو كثير"[3].

وقد تمكّن مؤلفو المعاجم العربية، من خلال الإنتاج الذي ساعد على تراكم التجربة المعجمية، من أن يطوّروا شيئا فشيئا فنّ وضع المعاجم/القواميس أو ما يمكن تسميته بـ"القاموسيّة" (Lexicographie)، وهو فنّ استحدثوه ولا شيء يدلّ إطلاقا على أنهم استقوه من أمم أو لغات أخرى.

ومن أهمّ مبادئ القاموسيّة في التراث العربي مبدأ "الجمع" و"الوضع"، وهما مبدآن توصّل إليهما ابن منظور (تـ 711 هـ/1311 م) وحلّلهما في مقدّمة معجمه الشهير : "لسان العرب"، واعتمدهما في نقد معاجم السابقين وفي تأليف معجمه الجامع الذي لا يزال، إلى يومنا هذا، أحد المصادر الأساسيّة للمعجم العربي. يقول ابن منظور في سياق حديثه عن المعاجم التي ألّفت قبله إنّه رأى "علماءها بين رجلين : أمّا من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع"[4]. وواضح من كلام مؤلّف "لسان العرب" أنّ المعجم يقوم على ركنين : ركن أوّل هو الألفاظ التي ينبغي أن تستقى من مصادرها وتختار بناء على مبادئ أو معايير تكون واضحة، في ذهن القاموسي، وذلك هو الجمع؛ وركن ثان يتمثل في معالجة الموادّ اللغوية ترتيبا وشرحا واستشهادا وتمثيلا وإيرادًا لمختلف البيانات التي ينتظرها المستعمل أو المستفيد، وهذا هو الوضع. وتكوّن مختلف جوانب الجمع والوضع ما يعرف في القاموسيّة الحديثة بـ"عناصر المعجم اللغوي"[5].

لقد مرّت القاموسية العربية بمرحلتين كبيرتين تضمنت كل منهما مراحل فرعية، وهاتان المرحلتان هما المرحلة القديمة التي تبدأ بنشأة المعجم العربي في النصف الثاني من القرن الثاني والنصف الأول من القرن الثالث للهجرة (إلى أواسط القرن 9 م) وتنتهي مع "تاج العروس" للزبيدي في نهاية القرن الثاني عشر للهجرة (أواخر القرن 18 م)، أما المرحلة الثانية فهي التي نعيشها إلى يومنا هذا مع تنوع كبير في مراحلها الفرعية، وتبدأ بظهور المطبعة ونشر المعاجم التراثية ثم تأليف المعاجم الحديثة في لبنان ومصر وغيرهما، وذلك سواء على أيدي اللغويين العرب أومن قبل المستشرقين الهولنديين والإنجليز والفرنسيين والألمان وغيرهم.

وتعدّ المدرسة القاموسية اللبنانية رائدة في مجال المعاجم اللغوية العربية إحياء وتأليفا بصورة عامة وفي مجال وضع المعاجم المدرسية بصورة خاصة. وقد كان من نتائج النهضة التي عرفها لبنان في القرن التاسع عشر نشوء "حركة لغوية واسعة، شارك فيها عدد كبير من اللبنانيين فأسهموا إلى حدّ كبير في بعث اللغة العربية وإحيائها من جديد"[6].

وفي مجال التأليف المعجمي المدرسي، أخرجت المطبعة العربية سنة 1869 قاموسا جديدا في جزأين وضعه المعلم بطرس البستاني وأسماه "محيط المحيط" التزم فيه عبارة "القاموس المحيط" مع شيء من التصرف والتهذيب، ورتبه على حروف الهجاء بحسب أوائل الكلمات. ولما وجد معجمه هذا مطولا بالنسبة إلى طلاب المدارس عمد إلى اختصاره في جزء واحد وأطلق على المختصر اسم "قطر المحيط"[7].

وفي سنة 1889 ألّف سعيد الخوري الشرتوني للطلاب أيضا معجمه المشهور "أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد" اعتمد فيه على أمهات المعاجم وإن كانت عبارة "القاموس المحيط" فيه أغلب[8]. ويعدّ معجم الشرتوني أكثر انتظاما من "محيط" البستاني وأجود وضعا.

وفي سنة 1908 أخرج الأب لويس المعلوف قاموسه "المنجد"، وقد اختصر فيه "محيط المحيط" للبستاني الذي هو نفسه تهذيب لـ "القاموس المحيط". ويرى بعض الباحثين أنّ "المنجد يعتبر، إلى اليوم، خير معجم مدرسي للعربية في ترتيبة وإخراجه"[9].

وقد تتالى صدور المعاجم التي ألفها اللبنانيون في النصف الأول من القرن العشرين، ومن أشهرها "البستان" لعبد اللّه البستاني (1930) و"متن اللغة" لأحمد رضا (1958) وغيرهما ... ومن أبرز الخصائص التي تشترك فيها معاجم اللبنانيين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أنّ مؤلفيها قد وضعوها للتلاميذ والطلبة في المقام الأول، في حين أن المعاجم قبلهم كانت تؤلف للعلماء والمتبحّرين في اللغة والعلم. ومن تلك الخصائص الانتظام الواضح في ترتيبها، وتخلّصها من كثير من المعلومات غير اللغوية التي كانت تثقل المعجم العربي، واغتناؤها بالمصطلحات العلمية...الخ، إلا أن هذا التطوير محدود وخاصّة على مستوى الجمع، لأن مادتها لا تزيد كثيرا على ما في "القاموس المحيط" بالخصوص.

وقد تتالى صدور المعاجم اللغوية المدرسية، الوسيطة والوجيزة، في لبنان وغيرها وتزايد عددها تزايدا كبيرا في أيامنا هذه، وإن لم تنل المكانة والشهرة اللتين نالتهما معاجم اللبنانيين وأخصّها "المنجد" الذي

تواصل صدور طبعاته مع شيء قليل من التعديل والإضافة في بعض الطبعات السابقة، لكن صدر إلى جانبه، في أوائل العقد الأول من هذا القرن الجديد، معجم جديد عصري في كثير من جوانبه هو "المنجد في اللغة العربية المعاصرة"[10]. لكن أهم إنجاز في مجال تأليف المعاجم المدرسية العربية، في النصف الثاني من القرن العشرين، قد يكون "المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة والذي صدرت طبعته الأولى في مطلع ستينات القرن الماضي وجاء متأثرا تأثرا واضحا بالمدرسة القاموسية اللبنانية.

لقد كان من الأغراض التي أنشئ من أجلها مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1932 "أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد في معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب"[11]. وقد حقق المجمع إنجازات مصطلحية وقاموسية عديدة منها "المعجم الوسيط" الذي أصدره في جزأين سنتي 1960 و 1961 بناء على طلب تقدمت به وزارة المعارف المصرية في سنة 1936 ويتضمن أن "يسعف (المجمع) العالم العربي بمعجم على خير نمط حديث، بحيث لا يقلّ في نظامه عن أحدث المعجمات الأجنبية، فيجيء محكم الترتيب، واضح الأسلوب، سهل التناول، مشتملا على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير، وعلى مصطلحات العلوم والفنون، وبذا ينتفع به طلاب العلم، وييسر عليهم تحصيل اللغة. وشاءت الوزارة أيضا أن يضاف إليه ملحق بالمشهور من أعلام الأشخاص والأماكن، وكأنها كانت تصوّب إلى شيء شبيه بالمعجم الفرنسي المعروف باسم "لاروس الصغير"[12].

وقد أصدر المجمع في دورته الثالثة قراره بـ "وضع معجم لغوي وسيط" هو التالي : "نظرا إلى حاجة طلاب التعليم الثانوي، ومن في مرتبتهم، وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية إلى معجم وسيط، سهل التناول، ميسّر الترتيب، مصوّر، بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس، يقرر المجمع الشروع في اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل ..."[13].

وهكذا فإننا نلاحظ أن المجمع، منذ البداية، لم يتقيّد بالهدف الذي حدّدته وزارة المعارف في طلبها المذكور سابقا، إذ أراد "ألا يقتصر المعجم الوسيط على طلاب التعليم الثانوي ومن في مرتبتهم من المثقفين"، فرأى أن يسمو به حتى يجعله "مرجعا وافيا للكاتب والدارس المثقّف "فيكون المجمع "قد خرج على هدفه الأول المؤلف له"[14] حسب تعبير حسين نصار، إذ الوسيط" معجم كبير قد يفوق القاموس المحيط للفيروز آبادي، وهو من أشمل معاجمنا فليس هو إذن للطلبة أو من في مستواهم"[15]. وقد نال "المعجم الوسيط" من الشهرة والانتشار ما لم تنله المعاجم الأخرى باستثناء "المنجد" للويس المعلوف. ولاشك أن لصدوره عن مؤسسة لغوية وعلمية ذات بعد وإشعاع عربيين دورا كبيرا في ذلك.

أما عن "المعجم الوسيط" في حدّ ذاته فإنه، على مستوى الوضع وبالذات الترتيب، قد "جاء على قسط كبير من التنظيم والتيسير يفوق فيهما مدرسة اليسوعيين التي تأثر بمنهجها"[16]. وأما على مستوى الجمع -أي الموادّ اللغوية أو المداخل الأصلية والفرعية التي يتضمّنها- فإنّ ملاحظاتنا على هذا المعجم كثيرة جدّا، وسننطلق منه لمناقشة قضية من قضايا المادة في المعجم المدرسي الحديث وهي

قضية الإفراط والتفريط، كما سننطلق من معجم لغوي مدرسي آخر -هو القاموس الجديد الألفبائي- لمناقشة قضية أخرى هامة هي قضية الخطأ والتصحيف والتحريف.

1. الإفراط والتفريط في المعجم المدرسي

يتّصف "المعجم الوسيط"، على غرار جلّ المعاجم اللغوية المدرسية العربية الحديثة، بالإفراط في إيراد الألفاظ (المداخل الأصلية والفرعية) والتعابير التراثية البدوية الأعرابية، من الصنف الذي نجده في الرسائل اللغوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة وفي المعاجم القديمة وفي مقدّمتها "لسان العرب" لابن منظور (ت 711 هـ/1311 م) و"القاموس المحيط" للفيروز آبادي (ت 817 هـ/1415 م)، وكذلك الإفراط في إيراد البدائل الصرفية واللهجية للصيغة الواحدة دونما سعي إلى التنميط والتقييس، والتفريط -مقابل ذلك- في الكثير من الألفاظ والمعاني المستحدثة التي ظهرت في القرن العشرين وحتى قبله سواء في عصر نهضتها العربية الحديثة في القرن التاسع عشر أو إبّان عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية في المشرق والمغرب. وإنّ كثيرا ممّا كتب عن "المعجم الوسيط" تمجيدا له وإشادة بما فيه من تجديد وما يتصف به من حداثة، لم يعتمد متن المعجم ولم ينقده من داخله، وإنما صدّق -عن حسن نيّة- ما حفلت به مقدّماته العديدة من إطراء مبالغ فيه ورضا عن الذات قد يكون ضرره أكبر من نفعه. ويكفي أن نعود إلى أي صفحة من صفحات هذا المعجم لنتبيّن مدى ما حشي به من ألفاظ حوشية بدوية غريبة متروكة، وخلوه من ألفاظ حديثة ومعان جديدة استقرت في الاستعمال الصحيح والمكتوب منذ عقود وأصبحت جزءا لا يتجزأ

من اللغة العربية الفصيحة، ممّا يقتضي تضمينها المعجم ليعكس تطور اللغة وحيويّتها. وللتدليل على قضية الإفراط والتفريط في "المعجم الوسيط" الذي نعدّه نموذجا للمعجم اللغوي المدرسي الحديث بل قدوة ومصدرا لما ألّف بعده، نستعرض صفحة منه أخذناها بالصدفة وعلى سبيل المثال، وهي الصفحة 44 من الجزء الأول من الطبعة الثالثة الصادرة بالقاهرة سنة 1985.

نجد في هذه الصفحة ثلاثة مداخل أصلية هي : بدح، بدّ (يبدّ بضمّ العين في المضارع، يبد بالفتح)، بَدَرَ. وللمدخل الأول مدخلان فرعيان هما : تبادح، تبدّح. وللمدخل الثاني 24 مدخلا فرعيا هي : أَبدَّ ، بادَّ، بدّد، ابتدّ، تبادّ، تبدّد، استبدّ، أباديد، الأبدّ، البادّ، بَدَادِ، البَدَادُ، البِدادُ، البُداد، البَدُّ، البَدَدُ، البُدّ، البِدّ، البَدّة، البُدّة، البِدة، البديد، التبديد، البديدة، أمّا المدخل الأصلي الثالث بَدَرَ فله 14 مدخلا فرعيا هي : أبدرَ، بادرَ، ابتدر، تبادر، البادر، البادِرة، البدّارة، بَدْر، البَدْر، البَدَرِي، البَدْرة، البُدرة، البَدْرِي، المُبتدر.

إنّ المتأمّل في هذه المداخل بصنفيها يلاحظ أنّ المدخل الأصلي الأوّل (بَدَحَ) متروك ولا يحتاج إليه التلميذ. أما المثقف أو الباحث فيستطيع أن يجده في المعاجم القديمة كاللسان والقاموس. ويعني هذا المدخل مع مدخليه الفرعيين مشية المرأة في خلاعة، والبوح بالسرّ، والرمي بالشيء، وضرب الآخر بشيء رخو كالبطيخ ونحوه، والضرب بالعصا... وهي كلها معان قديمة ليست من اهتمام الناطقين بالعربية أو متعلميها في أيامنا هذه، إضافة إلى أن لغتنا قد استحدثت طرقا عديدة للتعبير عنها أو عما يقاربها عند الضرورة. ويلاحظ المتأمّل في البدل الأول من المدخل الأصلي الثاني (بدَّ - يَبُدُّ) الذي يعني تفريق

الشيء وإبعاده، واتخاذ حشّية تحت السرج أو القتب لئلا يقرح ظهر الفرس أو البعير، أنه مدخل متروك أيضا، إذ عوضه في أهم معانيه مزيده "بدّد". ويعني البدل الثاني (بدّ - يبَدّ) من المدخل الأصلي الثاني البعد ما بين الفخذين من كثرة اللحم، وعظم الخلق وتباعده بعضه من بعضه، فيقال عندئذ للرجل "أبدُّ" وللمرأة "بدّاء"، والجمع "بُدّ". وباستثناء المداخل الفرعية : تبدّد، استبدّ، التبديد (وهو هنا مصطلح قانوني) -وقد شرحت بحسب معانيها الحديثة وإن بشيء من السطحية والتسرّع- فإنّ المداخل الأخرى (أبدَّ، بادَّ، ابتدّ، تَبَادّ، أباديد، الأبدُّ، البادُّ، بَدادِ، البَدادُ، البِدادُ، البُداد، البَدّ، البَدَدُ، البُدُّ، البِدُّ، البَدّة، البُدّة، البِدّة، البديد، البديدة) مداخل متروكة لخروجها من الاستعمال الواقعي الحي للغة العربية في مجال التعبير الكتابي منه والشفوي، لذا فإنّه ليس لها مجال، نظريا، في معجم مدرسي. وإنّ كثيرا من هذه المداخل الفرعية (وهي مشتقات فعلية واسمية) عبارة عن بدائل لهجية صوتية وصرفية. ومن هذه البدائل الدالة على المعنى نفسه وهو النصيب من الشيء والتي كان يمكن الاكتفاء بأحدها في أفضل الأحوال : البَدَادُ، البِدادُ البُداد، البَدُّ، البَدَدُ، البُدّ، البِدُّ، البَدّة، البُدّة، البِدّة.

أما المدخل الأصلي الثالث (بدَرَ) فمن فروعه التي تسترعي الانتباه : البدّارة، وقد شرحت بأنها "قعبة من حديد، مثقوبة الأسفل، يجعل فيها حبّ الحنطة ونحوها حين تبذر (مج)". وإنّ الرمز (مج) يشير إلى أنّ اللفظة من وضع المجمع، لكن المعجم أضاف بين قوسين : (عربيّتها : جُرّة)، وهو ما يفهم منه أنّ "بدّارة" عامية مصرية، وكان جديرا بالمجمع أن يعيدها إلى أصلها الفصيح بالذال المعجمة : بذّارة.

ومن المداخل الفرعية الأخرى : البُدْرة ، وقد شرحت بأنها "مسحوق يذرّ على الجلد وغيره للزينة والتبريد ، ويطلق على كل مسحوق. فيقال، سكّر بُدرة (د)". وواضح أنّ هذه اللفظة دخيلة حديثا، وأنّ الاستغناء عنها ممكن بل مرغوب ومطلوب لوجود ما يسدّ مسدّها (مسحوق)، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى تمثّل المجمع للمعيار اللغوي الذي ينبغي التقيد به، وعن مدى وجاهة تبنّي ألفاظ عامية، مصرية أو غيرها، خاصّة إذا لم يكن استعمالها ضروريّا.

إنّ ظاهرة الإفراط في إيراد الألفاظ القديمة المتروكة مظهر من مظاهر تخلّف القاموسية العربية وإحدى نتائج "عدم تمثّل المؤلّفين للغرض من المعاجم، فهم جميعا سواء من أطال أومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة بواضحها وغريبها، ونادرها وشائعها، وأن يجمعوا معها معارف العرب أو النواحي المختلفة للثقافة العربية، حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل يحوي من كلّ صنف وتختلط فيه الأصناف اختلاطا عجيبا"(17). ومن المسلّم به أنّ المعجم الحديث، وخاصّة منه المدرسي، يوضع لجمهور محدّد ولا يقبل فيه ما ليس وظيفيا، وهو ما لا تطبقه جلّ معاجمنا المدرسية المتداولة.

2. الخطأ والتصحيف والتحريف في المعجم المدرسي

عُدّ الخطأ والتصحيف والتحريف من عيوب معاجمنا اللغوية القديمة(18)، وهي كذلك من عيوب العديد من معاجمنا اللغوية الحديثة بما فيها المعاجم المدرسية وإن بدرجات متفاوتة جدّا. وسنقتصر في بيان هذه القضية على دراسة صفحة واحدة من معجم مدرسي متداول منذ ثلاثة عقود وخاصة في أقطار المغرب العربي، وهو "القاموس

الجديد الألفبائي"[19]. تقول مقدّمة هذا المعجم ـ وهي بعنوان إضاءة ـ إنه جاء "رابطا بين القديم والحديث، دالا على أن العربية لغة متطورة (...) دالاّ على حرصنا على التجديد، ورغبتنا في إغناء اللغة العربية، وتنمية زاد مستعمل القاموس اللغوي، وسعينا إلى إنجاز عمل علمي ثقافي، تربوي يهدف إلى إفادة الطالب، والمربي، والكاتب، والقارئ المستفيد". لكنّ المتأمّل في هذا المعجم يلاحظ أخطاء كثيرة جدّا لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحاته بل مادّة من موادّه، مّما يقيم الدليل على استهانة كبيرة باللغة وعلى جهل بها وبصناعة المعجم (القاموسيّة) معا. وقد رأينا أن نقدّم نماذج قليلة من الأخطاء الكثيرة التي يكفي خطأ منها، في بلد يحترم لغته وثقافته ويحرص على جودة وسائله التعليمية، لمنع مثل هذا المعجم الذي لا يعدّ، مع الأسف، فريدا في بابه. وهذه النماذج التي سنعرضها تقع في صفحة واحدة (هي الصفحة السابعة عشرة من الطبعة العاشرة) وتضمّ صيغ الكلمات وشروحها وشواهدها بما فيها الشواهد القرآنية والأدبية.

تبدأ الصفحة السابعة عشرة المشار إليها بالمدخل : "ابتنى"، الذي يرسم المعجم ألفه بعلامة إهمال من فوق، كما يطبّق الرسم نفسه في مشتقات المدخل : ابتنى، ابتناء. ويطبقه أيضا في كل الحالات الأخرى المماثلة. ولا نرى وجاهة لهذا الرسم الذي نحسبه خاصّا بالقرآن الكريم، لأن العادة جرت في همزة الوصل على عدم الإشارة إليها بأية علامة أو رسمها كسرة تحت الألف أو فتحة أو ضمة فوق الألف في المواضع المطابقة. ويشرح المعجم في إطار هذا المدخل عبارة : "ابتنى الرجل بيتا" بقوله : بناه بعناية. ولا ندري من أين جاء هذا المعنى الإضافي (بعناية) والحال أن الصيغة الصرفية تفيد أنّ الفاعل بنى بيتا لنفسه

(قيام الفاعل بالفعل لنفسه) وأنّ المعاجم تجعل من "ابتنى" مرادفا تامّا لـ "بنى" ولا غير ذلك.

ونتدرّج مع "القاموس الجديد الألفبائي" فنصل إلى المدخل : " أبد" الذي نجد ضمن شرح مختلف معانيه واستعمالاته خطأين : أولهما قوله إنّه أيضا " للتأكيد المثبت" والصحيح هو " تأكيد المثبت "، بالإضافة لا بالنعتية، وثانيهما في استشهاده بالآية القرآنية الكريمة: ﴿مَاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ (الكهف : الآية 3)، إذ ذكرها : ماكثين فيها، في حين أنّ الصحيح هو ما ذكرناه.

وفي المدخل : أَبْدَلَ: يقول : " أبدل، يبدل، إبدالا الشيء : عوّضه به "، ولا ندري علام يعود الضمير في " به"، وكان عليه أن يقتصر على : عوّضه. ثم يستشهد ببيت معروف لابن زيدون من نونيّته المشهورة وهو :

ياجنّة الخلد أبدلنا بسدرتها   والكوثر العذب زقوما وغسلينا.

لكن المعجم يبدو وأنّه لم تعجبه لفظة "غسلينا" على الرغم من أنّها من الألفاظ القرآنية، فعوّضها بـ "نسرينا" وكأنّه يروّح على قارئه المسكين "بالفلّ والنسرين".

وفي المدخل "إبرة" نجد التعريف التالي : "آلة حادّة الذّنب مثقوبة الرأس يخاط بها"، فهل الإبرة آلة أم مجرّد أداة ؟ لكنّ الأدهى من ذلك هو الشاهد -وكأنّ هذا المدخل يحتاج إلى شاهد !- الذي أخذه المعجم من شعر المتنبي في قوله : "ولا بدّ دون الشهد من إبر النحل". فما العلاقة بين "الآلة" -أو الأداة- التي يخاط بها وبين إبرة النحلة أي شوكتها ؟ وهل الشاهد مجرّد عبارة أو جملة نوردها للزينة أو الحشو ؟

وفي المدخل "أَبْسَرَ" نجد الشرح التالي : "صار له (النخل) بُسر، وهو ثمر النخل الذي لُوّن (هكذا) ولم ينضُج (هكذا بضمّ الضاد بدل فتحها، على غرار النطق العامي)".

وهذه الأخطاء -وسواها ممّا لم نذكر- وردت كلّها في صفحة واحدة.

3. تجارب رائدة في تأليف المعاجم المدرسية العربية

تبيّن من دراستنا لقضيتين أساسيتين من قضايا المعجم المدرسي العربي -هما قضية الإفراط والتفريط، وقضية الخطأ والتصحيف والتحريف- أنّ هذا المعجم لم يرتق إلى مستوى الجودة المطلوبة ولم يواكب تطوّر اللغة العربية من جهة والتقدّم الحاصل في مجال القاموسيّة (صناعة المعاجم) على الصعيد العالمي من جهة أخرى، لذلك فإنه لا يحقق الأهداف التربوية والعلمية والثقافية المنتظرة منه.

على أنّ المعجم المدرسي العربي، رغم ذلك، مافتئ يتجدّد ويتطوّر في هذا الجانب أو ذاك. فمن الجهود الجديرة بالتنويه المعجم الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1989 وعنوانه "المعجم العربي الأساسي"[20]. ومن مميّزاته عنايته بالألفاظ والمعاني المستحدثة والتعابير الاصطلاحيّة وألفاظ الحضارة والمصطلحات العلميّة.

ومن هذه المعاجم أيضا، بل لعلّه أهمها إلى حدّ الآن، "المنجد في اللغة العربية المعاصرة" الذي سبقت الإشارة إليه، ويعدّ هذا المعجم تطويرا لـ"المنجد" الذي ألفه الأب لويس المعلوف اليسوعي منذ قرن والذي نال من الشهرة ما جعل اسمه مرادفا لمصطلح "معجم" و"قاموس". ومن مميّزات هذا المعجم تفتّحه على اللغة العربية الحيّة المعاصرة، وشرحه لمداخله شرحا عصريّا كمثل الذي نجده في المعاجم الفرنسيّة والإنجليزية.

ومن الجهود الجديرة بالتنويه والتقدير ما ألّفه الأشقاء السعوديون وفي مقدّمتهم الأستاذ الدكتور محمود إسماعيل صالح وزملاؤه. ونشير هنا إلى "معجم الطلاب - معجم سياقي للكلمات الشائعة" لمحمود إسماعيل صيني وحيمور حسن يوسف، وهو أوّل قاموس يعتمد السياق في تحديد معاني الألفاظ، ويتدرج في عرضه لتلك المعاني من المحسوس إلى المجرّد، كما أنه يعدّ أوّل محاولة قاموسية تهدف إلى خدمة دارسي العربية من غير العرب. وقد تمّ اختيار مفرداته بناء على دراسات إحصائية[21].

ومن أهمّ الإنجازات القاموسية العربية في العقود الأخيرة "الرصيد اللغوي الوظيفي للمرحلة الأولى من التعليم الابتدائي"[22] الذي ألّفته "اللجنة الدائمة للرصيد اللغوي" لدول المغرب العربي ونشرته سنة 1976. وهذا العمل القاموسي قد انبنى على بحوث لغوية ميدانية، وتضمّن الألفاظ المستعملة المتواترة المكوّنة للرصيد المعجمي الحيّ.

وقد كان لمستعربي القرن العشرين إسهام مهمّ في تطوير القاموسية العربية والقاموسية ثنائية اللغة : العربية - الأجنبية، وذلك بفضل اعتمادهم في بعض ما ألفوه من قواميس على مدوّنات نصيّة حديثة، وبذلك ساروا في النهج الذي كان قد اختطه مستشرقو القرن التاسع عشر مثل "لين" مؤلّف "مدّ القاموس" و"دوزي" مؤلّف "تكملة القواميس العربيّة". وفي هذا السياق أشير بالذات إلى "معجم اللغة العربية المعاصرة" العربي - الإنجليزي لـ"هانزفير"[23].

وفي العقود الثلاثة الأخيرة صدرت قواميس عديدة متوسّطة ووجيزة وأخرى للأطفال في مختلف البلدان العربية، وأصبح القاموس

من الاهتمامات الكبيرة لدور النشر، إلاّ أنّ الجيّد من هذه القواميس قليل نادر، ولا يندر أن نعثر في كل صفحة منها بل في كلّ سطر أحيانا على تصحيف أو خطأ لغوي فادح أو قصور في الشرح والتعريف والاستشهاد، إضافة إلى أنّها غالبا ما تكون صورا مستنسخة مصغرة من "المعجم الوسيط" غالبا ومن "المنجد" أحيانا.

وكان من نتائج ازدهار اللسانيات وظهور المعلوماتية في العقود الأخيرة وحصول التفاعل بين هذين العلمين أن نشط الاهتمام بحثا وإنجازا بالمعالجة الآلية للغة عامّة ولمعجمها خاصة. وقد أثمر هذا التفاعل في الغرب معاجم لغوية عديدة اعتمد مؤلّفوها مدونات نصيّة ضخمة تقدّر بملايين الصفحات أحيانا، مثلما يتضح من التجربة الفرنسية والتجربة الإنجليزية. وهذه المدوّنات تختار بناء على معايير تأخذ في الاعتبار الأبعاد الزمانية والمكانية والموضوعاتية وغيرها لتكون ممثلة للغة المعنية.

وفي الوطن العربي لا تزال المنجزات قليلة وإن كان الاهتمام بالموضوع قد بدأ منذ مطلع سبعينات القرن الماضي وخاصّة في مجال المعاجم المتخصصة في إطار معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط (المغرب) ومدينة الملك عبد العزيز بالرياض (باسم).

وقد حملت لنا سنة 2007 بشائر مشروع جدي عملي لمعجمين لغويين حاسوبيين شرعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في وضعهما بالتعاون مع بعض دور النشر العربية ذات الخبرة العالية. والقاموس الأول هو "المعجم اللغوي للمرحلة الابتدائية"، أما الثاني فهو "المعجم اللغوي للمرحلة الثانوية". ويتمّ تأليف هذين المعجمين انطلاقا

من مدونة نصية تتمثل، أساسا، في كلّ الكتب المدرسية المستخدمة في المرحلة الدراسية المعنية (الابتدائية، والثانوية). وبالنسبة إلى معجم المرحلة الثانوية، أظهر جرده كلّ الكتب المدرسية 21868 لفظا مفردا ومركّبا هي كلّ الألفاظ المستخدمة فيها والتي ستكون مداخل لهذا المعجم بعد إضافة ما يراه المؤلّفون من ألفاظ أساسية لم ترد في العيّنة. وستشرح المداخل بحسب معانيها في المدوّنة وليس بنقل الشروح من المعاجم السابقة نقلا حرفيا، كما أن الأمثلة والشواهد ستكون مستقاة من المدوّنة نفسها. ولا شكّ أنّ هذا المعجم سيكون، عند صدوره، معجما للغة العربية المعاصرة كما يتعلمها التلاميذ ويتعلمون بها الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم المادية، ولن يكون استنساخا للمعاجم السابقة بما فيها "المعجم الوسيط" و"المنجد" وغيرهما.

وإذا كان المعجمان السعوديان اللذان تنهض بهما مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية ليسا معجمين حاسوبين وإنما هما معجمان ورقيّان -على الأقلّ في المرحلة الأولى- ألّفا بالاستعانة بالحاسوب، وهذا في حدّ ذاته إنجاز عظيم، فإنّ المعجم الحاسوبي للغة العربية "الذي نأمله هو المعجم الذي يستعين مؤلفوه بالحاسوب لبنائه، لكنّهم لا يقتصرون على ذلك وإنما يبنون برمجيات مساعدة لبناء المعجم ولتمكين المستفيد من استعماله بسهولة وكفاءة ولأغراض متعدّدة تتجاوز أغراض المعجم المدرسي التعليمي".

وفي هذا الصدد أكتفي بالإشارة إلى الدراسة المتميّزة التي صدرت للأستاذ مروان البوّاب في العدد 33 من مجلّة "التعريب" الصادرة بدمشق سنة 2007، بعنوان "معجم حاسوبي للغة العربية"[24]، ففيها من الفهم الصحيح لموضوع القاموس الحاسوبي التفاعلي للغة العربية ومن

الأسس العلمية اللسانية والحاسوبية والتفاصيل الإجرائية ما يصلح قاعدة سليمة بل ممتازة لوضع القاموس المأمول.

الخاتمة

عرف المعجم المدرسي العربي في العصر الحديث اهتماما ملحوظا انطلاقا من التجربة اللبنانيّة بالخصوص. وقد استهدفت هذه التجربة، نظريا، طلاب المدارس ومن إليهم، إلاّ أنها عجزت عن الاستقلال عن المعاجم التراثية القديمة وفي مقدمتها "اللسان" و"القاموس" فكانت، في معظمها، تشذيبا لهما. ولم يطوّر القاموسيون العرب المحدثون عامّة ومؤلفو القواميس المدرسية خاصّة نظرتهم إلى الفصاحة، لذلك أحجموا مثل السابقين عن لغة المعاصرين، وحفلت معاجمهم بالحوشيّ والغريب والمتروك، ولم تواكب التطوّر اللغوي الكبير الذي عرفته العربيّة في القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد أطلقنا على هذه الظاهرة : الإفراط (في إيراد القديم) والتفريط (في الحديث الجاري على سنن الفصيح). على أنّ ظاهرة أخرى أصبحت تسم كثيرا من المعاجم المدرسية في العقود الثلاثة الأخيرة هي ظاهرة الخطأ والتصحيف والتحريف، وهي ظاهرة خطيرة تحتاج إلى علاج جديّ على مستويات عدّة قد يكون منها المستوى القانوني أو السياسي؛ باعتبار رسميّة اللغة العربية في كلّ الأقطار العربية بلا استثناء وكذلك لكونها مؤسسة سيادية من مسؤولية الدولة والمجتمع المحافظة عليها من أي تشويه، إضافة إلى ما للمعاجم المدرسية من طبيعة مرجعية تقنينية تجعلها المحدد للمعيار اللغوي. ولعلّ غلبة الجانب التجاري في تأليف المعاجم من جهة، وتدنّي حال اللغة العربية عامّة في جلّ الأقطار العربيّة من جهة أخرى، هما

سبب هذه القضية الثانية التي أشرنا إلى بعض ملامحها.

إنّ تأليف المعاجم المدرسية مسؤولية جسيمة يتعيّن على وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والمجامع ومراكز البحوث اللغوية والتربوية أن تنهض بها. ولعلّ الجهود التي شرعت فيها بعض أقطارنا العربيّة -وخاصّة المملكة العربيّة السعودية كما أشرنا- والمعتمدة على المعالجة الحاسوبية لمدونات نصيّة موثوقة، ستساعد على تحقيق الهدف المنشود بالجودة المرغوبة.



الإحالات

(1)- عبد اللطيف عبيد : "التجربة القاموسية العربية" في : العربية - الراهن والمأمول، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2009 (868 ص)، (ص ص 371-386)، ص 371. وقد أفدنا من هذا البحث في بعض أقسام هذه الورقة.

(2)- أحمد الشرقاوي إقبال : معجم المعاجم - تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعاجم العربية التراثيّة، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987، ص 391.

(3)- المرجع نفسه، المقدّمة، ص : ي.

(4)- ابن منظور : لسان العرب المحيط، إعداد وتصنيف يوسف خيّاط، دار لسان العرب، بيروت (د.ت)، ج 1، المقدّمة، ص : خ.

(5)- انظر حول عناصر المعجم اللغوي ما يلي على سبيل المثال :

- Georges Matoré : Histoire des dictionnaires français, Paris 1968, 278 p.

- محمد رشاد الحمزواي : المعجم العربي - إشكالات ومقاربات، بيت الحكمة، تونس 1991، 442 ص.

- علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، ط3، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2004، 223 ص.

(6)- حكمت كشلي : المعجم العربي في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت 1982 (344 ص)، ص ص 35-36.

7)- انظر حول بطرس البستاني وجهوده القاموسية :

أ- حكمت كشلي : المرجع المذكور سابقا، ص ص 114 - 123.

ب- د. حسين نصّار : المعجم العربي. نشأته وتطوّره (2 ج)، ج 2، ط 2، ص ص 711- 716.

ج- جمعية المعجمية العربية بتونس: في العجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987، (669 ص)، ص ص 305-357.

(8)- انظر حول قاموس الشرتوني :

- أ .حكمت كشلي : المرجع المذكور سابقا، ص ص 137-130

- ب. د. حسين نصّار: المرجع المذكور سابقا، ص ص 722-716.

- ج. أحمد طه حسنين سلطان : نظرات نقدية في محيط المحيط للبستاني، القاهرة 1998، 119 ص.

(9)- عدنان الخطيب : المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 1994 (92 ص)، ص 53.

(10)- أنطوان نعمه وآخرون (محرّرون) : المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، ط 2، دار المشرق، بيروت 2001، 1641 ص.

(11)- مجمع اللغة العربيّة : "مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية"، مجلّة المجمع، ج 1، أكتوبر 1934، ص 6.

(12)- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط 3، القاهرة 1985، تصدير الطبعة الأولى، ص 10.

(13)- مجمع اللغة العربيّة : مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما، القاهرة 1984، (326 ص)، ص 222.

(14)- د. حسين نصّار : المرجع المذكور سابقا، ص 742.

(15)- المرجع والصّفحة نفسها.

(16)- المرجع نفسه، ص 741.

(17)- المرجع نفسه، ص ص 749-750.

(18)- انظر حول عيوب المعاجم العربية القديمة وخاصّة في مجال الألفاظ العلمية مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مجمع العربية، دمشق 1988 (218 ص)، ص ص 33 - 40.

(19)- الجيلاني بن الحاج يحيى وزميلاه : القاموس الجديد الألفبائي، ط 10، الأطلسيّة للنشر بتونس والأهلية للنشر والتوزيع بيروت، 1977، 1062 ص + 32 ص.

وتشير هذه الطبعة إلى أنه قد شارك فيها -ولا ندري مدى صحّة هذا!! - الدكتور عبد القادر المهيري والدكتور محمد اليعلاوي أستاذا التعليم العالي بالجامعة التونسيّة والدكتور إبراهيم بن مراد رئيس جمعية المعجمية العربية بتونس، وأنّه راجع الآيات القرآنية فضيلة الشيخ عثمان الأنداري والأستاذ صلاح الدين القاسمي...

(20)- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب، لاروس، باريس 1989، 1347 ص.

وانظر ما كتب عنه في :

أ- عبد العزيز مطر : في نقد المعاجم والموسوعات، دار المعارف، القاهرة 1992 (141 ص)، ص 51-90.

ب- مصطفى الغماري : ملاحظات على المعجم العربي الأساسي، الجزائر 2000، 176ص.

(21)- محمود اسماعيل صيني وحيمور حسن يوسف: معجم الطلاب - معجم سياقي للكلمات الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت 1991، 280 ص.

(22)- اللجنة الدائمة للرصيد اللغوي : الرصيد اللغوي الوظيفي للمرحلة الأولى من التعليم الابتدائي، تونس 171، 1976 + 167 ص.

(23)- هانز فير : معجم اللغة العربية المعاصرة، عربي ت أنكليزي، وضع ج، ميلتون كوان، ط 3، مكتبة لبنان، بيروت 1980، 1110ص وكانت الطبعة الأولى لهذا القاموس قد صدرت بألمانيا سنة 1961.

(24)- مروان البّواب : "نحو معجم حاسوبي للغة العربية"، التعريب، ع 33، دمشق 2007، ص ص 45-83.